مجلة أبحاث
ISSN: 0834-2170
EISSN2661-734X
المجلد 7 / العـدد: 2 (2022)، ص 172-185

التدابير التجارية ودورها في استراتيجيات التصنيع الإنمائية (تجربة كوريا الجنوبية)

Trade measures and their role in developing industrialization strategies (South Korea experience)

سداوي نورة *، المركز الجامعي نور البشير البيض، n.seddaoui@cu-elbayadh.dz
زلاطو نعيمة ، جامعة الونشريسي تيسمسيلت، ihssan.economie@gmail.com

تاريخ الاستلام: 01 /02 /2022 تاريخ القبول: 29 /08/2022 تاريخ النشر: 31 /12/2022

ملخص:

حاولنا من خلال هذه الورقة ابراز أهمية نوعية التدابير التجارية التي تلعب دور فعال في مدى نجاعة السياسة التجارية المنتهجة بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية بالتركيز على قطاع معين مثلا قطاع الصناعة التحويلية او دمج قطاعين معا او التحول من قطاع الى قطاع اخر.

اخذنا كوريا الجنوبية كنموذج لأنها استخدمت السياسات التجارية كاستراتيجية للتصنيع انتقلت فيها من سياسة إحلال الواردات بتطبيق حواجز جمركية عالية لحماية مشاريع الصناعات الثقيلة وإقامة حواجز للحد من حدة المنافسة الأجنبية لها، الى سياسة تشجيع الصادرات بداية من 70

الاعتماد على تخفيض القيود التعريفة ففي 1997 بلغ متوسط التعريفة المرجح على جميع المنتجات 13.45 بالمئة ليصل في سنة 2018الى 4.83 وبالنسية لمنتجات الصناعة التحويلية من7.22 بالمئة سنة 1997 ليصل في سنة 2018 الى 2.26 بالمئة بالإضافة الى إعادة هيكلة التصنيع عن طريق منح إعفاءات ضريبية لفترات زمنية معينة، تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر وتمليك الشركات غير الاستراتيجية الى مستثمرين أجانب ورفعت من سقف الملكية الأجانب للسندات.

تصنيف JEL : F1 ، F13 ،F12،LO.

Abstract:

Through this paper, we tried to highlight the importance of the quality of trade measures that play an effective role in the effectiveness of the adopted trade policy in order to achieve economic goals, by focusing on a specific sector, for example the manufacturing sector, merging two sectors together, or switching from one sector to another.

We took South Korea as a model because it used trade policies as a strategy for industrialization, in which it moved from a policy of import substitution by applying high customs barriers to protect heavy industry projects and establishing barriers to reduce the intensity of foreign competition for it, to a policy of encouraging exports, starting in 1970.

Reliance on reducing tariff restrictions. In 1997, the weighted average tariff on all products amounted to 13.45 percent, reaching in 2018 to 4.83.

Keywords: customs barriers; trade policies; South Korea.

Jel Classification Codes: F1 ،F13 ،F12،LO..

* **سداوي نورة .**

1.المقدمة:

ان وجود الارتباطات التجارية بين الدول وزيادتها بزيادة الاندماج الاقتصادي في ظل العولمة إضافة الى سعي المنظمات الدولية لتحرير هذه التبادلات الدولية مثل المنظمة العالمية للتجارة وتخفيض العراقيل عليها، لا يمنع من التناقضات الحاصلة بين مصالح البلدان في ظل وجود الفجوات في الناتج الداخلي الخام واتساعها وفي ظل تزايد المنافسة والتطور التكنولوجي المستمر بالتالي يتوجب على الدول الزامية التحدي لأجل توسيع حصتها التجارية بالنسبة للدول المتقدمة او القدرة على البقاء في الساحة الدولية بالنسبة للدول النامية.

مما دفع بعض الدول إلى انتهاج تدابير تجارية او سياسات تجارية مغايرة تتماشى وتحمي بها اقتصاداتها لأجل التصدي للمنافسة الأجنبية الشرسة، حيث يرى « Krugman » أن "الدول الصناعية أصبحت تبرر انتهاجها للحماية نتيجة لظهور المنافسة من الدول ذات الأجر المنخفض " (Mireille, 1996, p. 34) بالاعتماد على القيود التعريفية وغير تعريفية.

والبعض الاخر من الدول إتباع استراتيجيات تشجيع الصادرات التي ترتكز على وضع قرارات وإجراءات تعمل على تحفيز التصدير كالدعم او استراتيجية إحلال الواردات من خلال ضبط تدفقات السلع الأجنبية نحو السوق المحلي؛ بهدف حماية السوق المحلية من المنافسة القوية أو الحفاظ على حصتها في السوق الدولي، هذا ما نلاحظه لدى الاقتصاديات الناشئة كالصين، الهند، كوريا، والبلدان النامية.

فظاهرة النمو المرتفع لدول آسيا « Tigers » و تجارب النمو الأخيرة من الاقتصاديات العملاقة مثل الهند والصين، كوريا جلبت تغيرات كبيرة في السياسات التجارية وخاصة في الدول النامية في ما يتعلق بالتجارة الخارجية.

حيث تتبع هذه الدول التدابير التجارية من طرف صناع القرار الذين لديهم دور فعال في مدى نجاعة السياسة التجارية المنتهجة وهل هي دائمة ام مؤقته والتركيز على تفعيل القطاعات الاستراتيجية من خلالها وبالتالي تصبح التدابير التجارية أداة لتحقيق الأهداف الاقتصادية بالتركيز على قطاع معين مثلا قطاع الصناعة التحويلية او دمج قطاعين معا او التحول من قطاع الى قطاع اخر، الذي يمكن من خلال دفع عجلة التنمية المحلية لبلد ما.

نحاول التدخل بهذا البحث وبالاعتماد على التوضيح السابق ان نعالج إشكالية قائمة بذاتها تتبلور فيما يلي كيف يمكن استخدام التدابير التجارية كأداة للتنويع الصناعي وخلق للقيمة المضافة؟ وماهي استراتيجيات التصنيع المعتمدة من طرف صناع القرار لتحقيق التصنيع الإنمائي؟

لإثراء البحث اعتمدنا على التجربة الكورية وهل استخدمت التدابير التجارية كأداة للتصنيع الإنمائي؟

حيث ان كوريا كانت بلد زراعي نسبيا ثم تحولت الى بلد صناعي عن طريق انتهاجها لتدابير تجارية تتمثل في تشجيع الصادرات من خلال دعمها للصناعات المحلية ذات قيمة مضافة عالية والعمل على تمويلها شريطة ارتقاءها لسلم تكنولوجي يؤهلها للمنافسة الخارجية كما اعتمدت على استراتيجية دعم وتحفيز المستثمرين الذين يمتلكون قنوات توزيع صادرات بكفاءة عالية، مما ساهم في تشكيل شركات وكتلها مع بعضها بشكل فعال لتنتقل بذلك من صناعات الخفيفة الى صناعات ذات تكنولوجيا عالية، وفي نفس الوقت اعتمدت على تدابير التعريفات الجمركية والقيود الكمية .

للتعمق في الموضوع أكثر ارتأينا الى طرح التساؤلات التالية والتي من خلال الإجابة عليها نحاول الإجابة على الإشكالية النهائية:

1-ماذا نقصد بالتدابير التجارية وماهي الاستراتيجيات المتبعة كتدابير تجارية؟

2-ما هو الدافع والأسباب لانتهاج التدابير التجارية؟

4-دور التدابير التجارية في الخيارات الاستراتيجية لتنمية التصنيع – التجربة الكورية-

2. ماهية التدابير التجارية والاستراتيجيات المتبعة كتدابير تجارية:

تتعلق التدابير التجارية بمختلف سياسات التدخل الحكومي في تحديد حجم المبادلات الخارجية لبلد ما، فهي بذلك شانها مثل (الحماية التجارية) حيث تقوم الدولة بمجموعة من الإجراءات، القرارات لضبط وتقليص حجم التجارة، او تعمل على التوجه نحو الخارج؛ عن طريق استراتيجية تشجيع الصادرات مثل الدعم لقطاعات معينة، أو التوجه نحو الداخل عن طريق استراتيجية إحلال الواردات مثل القيود التعريفية المتمثلة في الرسوم الجمركية القيمية، النوعية والقيود الكمية وهي غير تعريفية كنظام الحصص.

فالتدابير التجارية هي عبارة عن سياسات تجارية تخدم مصالح الاقتصاد الوطني لبلد ما ناتجة عن قرارات نابعة من سياسات اقتصادية كلية مثل سياسة رفع الناتج الداخلي الخام، تخفيض الاستهلاك النهائي على السلع الأجنبية او حماية المنتج المحلي و تخفيض التضخم المستورد فنجد ان مفهوم التدابير التجارية يأتي كمبرر لانتهاجها لأنها في النهاية تعمل عكس ما تسعى اليه منظمات التحرير التجاري (omc) .

قبل التطرق إلى توضيح الاستراتيجيتين نرتئي إلى تقديم الدوافع وراء إتباع ذلك.

1.2. أنواع التدابير التجارية:

تعددت الدراسات الاقتصادية حول مدى أثر تطبيق أنواع السياسات التجارية على النمو الاقتصادي للبد، حيث تتعدد هذه التدابير وسياسات تطبيقها، فنجد القيود الجمركية التعريفية والقيود الجمركية غير التعريفية.

1.1.2.القيود التعريفية:

وهي بدورها تتكون من مجموعة من الأدوات الجمركية نذكر من بينها الرسوم الجمركية القيمية، النوعية، الضرائب والدعم المقدم للإنتاج.

تعرف الرسوم الجمركية القيمية على انها نسبة مئوية تطبق على القيمة في نسبة ضريبية تفرض على السلع المستوردة عند عبورها للحدود الوطنية، فهي بذلك معدل حماية ثابت لا يأخذ بعين الاعتبار تغيرات في الأسعار العالمية كما انه معدل ضريبي ظاهر ومعلوم له أثر مباشر في دعم المنتج المحلي وتثبيط الاستهلاك المحلي. (Bouet, 2000, p. 08)

اما الرسوم النوعية فهي ضريبة تتكون من عدد من الوحدات النقدية لكل وحدة مادية وهذه الرسوم تعد أكثر سلبية من سابقتها من حيث صعوبة المقارنات الدولية وتحدث المزيد من التشوهات من خلال توليدها لمعدلات مختلفة من الحماية حسب أسعار السلع مع حماية السلع المنخفضة الجودة اما بما يتعلق بالضرائب والدعم المقدم للإنتاج الموجه للتصدير فهو يستخدم خاصة في سياسة التصنيع الفتي وعادة لدعم الصناعة المحلية بتخفيض الضرائب على الأرباح وغيرها وتقديم اعانات للمنتجات المحلية. (Boute, 2000, p. 17)

عادة يتم قياس الرسوم التعريفية بمؤشرات تتمثل في ما يلي:

مؤشر متوسط التعريفة غير موزون :(Averages Tariff Rates Underweighted)

يعتبر احد مقاييس متوسط معدل التعريفات الجمركية لبلد ما، كلما يرتفع هذا المؤشر فانه يقلص من درجة الانفتاح التجاري، يقاس بقسمة مجموع رسوم الاستيراد من قبل حجم الواردات، استعمل هذا المقياس من طرف Fischer « (2000)» تعرض هذا المؤشر لانتقادات كونه مؤشر غير مثالي، يبالغ في ارتفاع معدلات الرسوم الجمركية بدون الأخذ بعين الاعتبار الكميات المستوردة للسلع القابلة للتداول بالرغم من أن الواردات المقابلة ذات ميل منخفض، بالإضافة انه لا يأخذ القيود غير تعريفية بعين الاعتبار . (Rodriguez & Rodrik, 2001, p. 262)

مؤشر متوسط التعريفة الموزون: (Average Tariff Rates Weighted)

يأخذ هذا المؤشر معدل التعريفة الجمركية لكل سلعة، يرجح بأهمية هذه السلعة في مجموعة السلع المستوردة، بافتراض وجود سلعتين ومرونة الطلب عليهما هي واحدة، وانه تفرض عليهما معدل التعريفة الجمركية، إحداهما أكبر من الأخرى، فان حساب المؤشر يعمل على قيمة السلعة الأولى في معدل التعريفة المفروض عليها مجموعا إلى قيمة سلعة الثانية في معدل التعريفة الخاص بها، مع قسمة مجموع قمتي السلعتين. من بين سلبيات هذا المؤشر أن الطلب على السلعة ذات التعريفة المرتفعة نسبيا يميل للانخفاض مقارنة بالسلعة ذات التعريفة المنخفضة التي ينخفض الطلب عليها بشكل اقل. (Rodriguez & Rodrik, 2001, p. 262) ، كما يعاني هذا المؤشر من عدم وجود سلسلة إحصائية متجانسة على الأوزان المتوقعة للسلع قابلة للتداول وغير قابلة للتداول في اقتصاديات الدول النامية (Caupin & Sedik, 2003, p. 15)

معدل التعريفة الاسمي ومعدل التعريفة الفعلي

يتم احتساب معدل متوسط التعريفة الاسمي مباشرة من معدل الضريبة الجمركية المسجلة لدى الجمارك، فهو تلك قيمة الرسوم التعريفة المدرجة في جداول التعريفة الجمركية لبلد ما، أما معدل التعريفة الفعلي ويسمى كذلك بمعدل الحماية الفعلية، يتم تقييمه بنسبة من الإيرادات الجمركية على التجارة الإجمالية (الصادرات والواردات) أو الواردات وحدها.

إن معدل التعريفة الاسمي يفرض على السلع النهائية ويكون أثره مباشرة على المستهلك أما معدل الحماية الفعلي فيمس واردات سلع الوسيطة أو واردات المواد الأولية، فهو بذلك يأخذ بعين الاعتبار القيمة المضافة. أثار المؤشر الأخير العديد من الاهتمامات لدى الاقتصاديين مثل «Harry Johnson (1965) , Balassa (1965) , Corden (1966)» . (Edwards, 1993, p. 1362)

تحسب كالتالي حسب الاقتصادي (سالفاتور، 1975)

$$\mathcal{F} = \frac{t - ar}{1 - a}$$

حيث أن:

t:معدل التعريفة الاسمي على السلع النهائية .

r : معدل التعريفة الاسمي على المدخلات المستوردة والمستخدمة في إنتاج السلع النهائية.

a: نسبة قيمة المستوردات إلى قيمة السلع النهائية.

f: معدل الحماية الفعلي الممنوح للمنتجين المحليين للسلعة.

كلما ارتفع المعدل الفعلي، يعني ذلك انه هناك تثبيط للواردات السلع النهائية، نتيجة ارتفاع معدل التعريفة الاسمي على السلع النهائية، الصناعات التي يمنح لها معدلا أعلى للحماية الفعالة سوف تتوسع أكثر من الصناعات التي يمنح لها معدل اقل للحماية الفعالة.

من بين الانتقادات التي تعرض إليها كلا المؤشرين ضعيفين في قياس درجة التقييد للبلد من التحرير التجاري، من وجهة نظر المنتجات التي تطبق عليها مستوى معين من تعريفة ما، لا تمنح نفس الأثر على الكميات المستوردة كالتعريفة النوعية مثلا، مع عدم المراعاة لأثر الرفاه الاقتصادي؛ أي مستويات الدخل المرتفع، كما أنها لا تشمل القيود غير التعريفة، معظم البلدان النامية تتعهد بتحرير تجارتها من خلال استبدال القيود الجمركية بالقيود غير الجمركية والتي من الصعب تحديدها، مثل الأسباب الصحية، وأسباب الأمنية (Caupin & Sedik, 2003, p. 14)

2.1.2.القيود غير التعريفية:

تتعدد القيود غير التعريفة فمنها الظاهرة وهي عادة تكون قيود كمية مثل نظام الحصص وتراخيص الاستيراد تحت قانون (من يصل أولا يعمل أولا) فهي بذلك تسقيف للواردات حسب الحجم والقيود غير الظاهرة مثل نظام مراقبة الأسعار

من خلال التفاوض لتحديد حد أدني للسعر إضافة الى قيود الإجراءات واللوائح الإدارية التي من شانها ان ترفع أسعار السلع المستوردة او منعها من الوصول الى السوق المحلي وارجاع ذلك لأسباب صحية، تقنية ، بيئية ،دينية ، تصاميم منتج او طريقة التغليف ووضع العلامات التجارية ومن بين الإجراءات الإدارية كذلك الرقابة على الصرف من خلال رفع قيمة العملة وتقاس هذه الأخيرة بالاعتماد على مؤشر التشويه.(Bouet, 2000, p. 21)

3.1.2. مؤشر التشويه:

قدم من طرف « David Dollar(1992) » يقاس مؤشر التشويه من خلال فرض القيود التجارية التي تؤدي إلى تشويه في سعر الصرف الحقيقي، ويكون هذا المؤشر بغياب التجارة الحرة مع وجود سياسات التوجه نحو الخارج .

يعرفه « Dollar » بأنه "ذلك المؤشر المستمد من قياس مدى تشوه سعر الصرف الحقيقي بعيدا عن مستوى التجارة الحرة في النظام التجاري و يكون المؤشر كبير كلما كانت الأسعار عالية نتيجة لنسبة الحماية المرتفعة على مدى سنوات طويلة" . (Rodriguez & Rodrik, 2001, p. 273)

انتقد هذا المؤشر من طرف « Rogoff(1996) »من حيث أن التشوه في سعر الصرف الحقيقي، لا يرجع إلى القيود التجارية المطبقة و إنما إلى السياسة النقدية المنتهجة من طرف البلد و أسعار الصرف، كما أن قانون السعر الواحد لا يطبق في الواقع فهو بذلك غير منطقي، وبرر سبب ارتفاع أسعار السلع الواردات المنافسة و الصادرات إلى السياسة النقدية المتمثلة في رفع قيمة العملة الوطنية.

3.الاستراتيجيات المتبعة كتدابير تجارية:

لجات بعض الدول لاستخدام استراتيجيات التدابير التجارية من خلال استراتيجية تشجيع الصادرات واستراتيجية إحلال الواردات ،عادة ما تنتهج البلدان الأسيوية الاستراتيجية المتعلقة بتشجيع الصادرات إما البلدان الإفريقية وأمريكا اللاتينية تتبع استراتيجية إحلال الواردات.

1.3.إستراتيجية تشجيع الصادرات:

يتحدد مفهوم استراتيجية تشجيع الصادرات بتدخل الدولة من خلال إجراءات وقرارات منحازة نحو التصدير إلى الأسواق الدولية، وذلك بمنح مجموعة من الحوافز نحو القطاعات الاستراتيجية الموجهة نحو الخارج بغرض تفعيل الصادرات.

يرى « Bradford, Colin (1988) » أن هذه الحوافز تتعلق بمتغيرات الاقتصاد الكلي المتمثلة في معدل الفائدة، منح القروض، التخفيضات الضريبة و سياسات التسعير . (Colin & Bradford, 1988, p. 14)

كما يرى (Bhagwati, 1986,p.p10-14) أن استراتيجية تشجيع الصادرات تهتم بجانب العرض مقارنة بالطلب فهي بذلك تتعلق بتحسين الظروف الداخلية لمضاعفة الإنتاج المحلي، القابل للتنافس بالتدخل الحكومي بالتزامات ضرورية تحث المستثمرين على اتخاذ قرارات الاستثمار نحو مشاريع مكلفة موثوقا نحو تعزيز فائق للتصدير، مع أن الغرض من هذا الاستثمار هو الوصول إلى الأسواق الدولية في ظل المنافسة غير تامة و بأقل حماية هذا ما يشجع على المزيد من الابتكار.

تقاس استراتيجية تشجيع الصادرات عن طريق سعر الصرف الفعلي للتصدير (taux de change effectifs réel des exportations) و يرمز له EERx بالنسبة لسعر الصرف الفعلي للواردات EERm، إذا كان EERx=EERm، فان سعر صرف الفعلي ملائم و محفز للتصدير، حيث يتم حساب EERx من خلال معدل سعر الصرف الاسمي Ex ،حوافز الدعم S و حوافز أخرى

يشار إليها ب r، يتم كتابة ذلك ب: EERx=Ex(1+S+r)، أما إذا EERx >EERm يعني أن الاستراتيجيات هي أكثر تحيزا نحو تشجيع الصادرات(Ultra Ep) . (Edwards, 1989, p. 7)

2.3.إستراتيجية إحلال الواردات

تتمثل هذه الاستراتيجية في وضع إجراءات وقرارات الدولة لضبط تدفقات السلع والخدمات المستوردة، من خلال أساليب حماية مختلفة سواء كانت عبارة عن قيود تعريفة قيمية متمثلة في فرض نسبة معينة على قيمة السلعة وعادة ما تكون مفروضة على فاتورة سعر، أو نوعية حسب نوعية السلعة بفرض معدل ثابت معين سواء على الحجم أو الوزن مثلا أو تقييد الحمائي عن طريق قيود غير تعريفية مثل نظام الحصص، تراخيص الاستيراد، إجراءات إدارية تعسفية أو الرقابة على الصرف.

طبقت هذه الاستراتيجية من طرف حكومات أمريكا اللاتينية في النصف الأول من القرن 19بشكل كبير في تشجيع، حماية وتطوير الصناعة الناشئة (Werner, 1972,p.97)

تركز هذه الاستراتيجية على جانب الطلب المتجه نحو السلع الأجنبية فتحد منه، يرى كل من « Bhagwati (1973)et all » أن الاستثمار الأجنبي في استراتيجية إحلال الواردات يكون أكثر انجذاب مقارنة باستراتيجية تشجيع الصادرات، لان الشركات الأجنبية تتبع استراتيجية القفز « Tariff jumping » لتفادي القيود الكمية و التعريفية ،فتكون استثمارات كثيفة لرأسمال في قطاعات محمية .(Bhagwati, 1986, pp. 22-23)

تقاس استراتيجية إحلال الواردات بمعدل الصرف الفعلي للواردات نسبة إلى معدل الصرف الفعلي للتصدير ب EERm>EERx ، في هذه الحالة الاستراتيجية منحازة ضد عملية التصدير ،كون أن سعر المحلي للسلعة يصبح اقل مقارنة بسعرها العالمي، يتم حساب سعر الصرف الفعلي للواردات EERm من خلال سعر الصرف الاسمي لاستيراد EM ،المتوسط الفعلي للتعريفة الجمركية على الواردات t ،رسوم إضافية أخرى على الواردات n و علاوات مرتبطة بوجود القيود الكمية p حيث يتم كتابة ذلك ب EERm= EM(1+t+n+p) . (Edwards, 1989, p. 7)

في ظل استراتيجية إحلال الواردات Sايتم تحويل الموارد إلى الأنشطة غير المنتجة، لكنها مربحة تهدف إلى كسب الدخل من خلال السعي للحصول على الإيرادات و الريع هذا ما يسمى بنظرية DUP (Directlly-umproductive-profit) للأنشطة الريعية.

4.دوافع الانتهاج الاستراتيجي:

تستخدم استراتيجية تشجيع الصادرات أو إحلال الواردات لأغراض متعددة سواء كانت دوافع اقتصادية، اجتماعية، سياسية، وطنية أو دينية.

-حماية الصناعة الناشئة غير قادرة على مواجهة المنافسة الدولية من خلال فرض رسوم جمركية على الواردات أو تقديم إعانات وحوافز خاصة بها.

-الحفاظ على التوازن في الميزان التجاري: تفادي العجز الحاصل في ميزان التجاري نتيجة ارتفاع حجم الواردات بشكل كبير مقارنة بحجم الصادرات من خلال ضبط الواردات أو تشجيع الصادرات، حيث يتم رفع كلفة السلع المستوردة مثلا، فيرتفع سعرها مقارنة بسعر السلع المنتجة محليا حيث يؤدي ذلك إلى انخفاض الواردات لتعادل الصادرات.

-التصدي للمنافسة الأجنبية الشرسة في ظل اقتصاديات الحجم المتزايدة، حيث يرى « Krugman(1996) » أن "الدول الصناعية أصبحت تبرر انتهاجها للحماية نتيجة لظهور المنافسة من الدول ذات الأجر المنخفض ". (Mireille, 1996, p. 34)

-حجة الدخل و التشغيل و حماية الصناعة الهرمة : يتحقق من خلال الاستراتيجيات المتبعة إيرادات ريعية ناتجة عن تحويل الموارد ليعاد توزيع هذا الريع في شكل مداخيل بالتالي توفير الدخل كما تعمل الحماية على الحفاظ على الشركات المحلية و اليد العاملة المحلية من البطالة الناتجة عن المنافسة الدولية غير العادلة، أما من ناحية الصناعات

الهرمة التي تحتاج إلى إعادة الهيكلة و التحديث للنهوض بها من جديد بدل زيادة تدهورها حيث أن" المنافسة بشكل كبير تعمل على ردع الشركات لتجديد البحوث و التطوير و بالتالي الحد من التقدم التقني" . (Mireille, 1996, p. 30)

-الدفاع الوطني والنزعة الدينية: من خلال تحديد الواردات عن طريق الحظر مثلا منع استيراد وتصدير الأسلحة النووية، أو استيراد لحم الخنزير.

-حرب الحماية و دافع الانتقام: تفرض دولة ما سياسات حماية معينة على واردات بلد ما كرد فعل لها بسبب ما فرض عليها من قيود معينة من ذلك البلد و بالتالي هذا ما ينشا حرب الحماية ذات الآثار السلبية حيث يرى « Johnson(1953) » انه يتم القضاء عليها بفرض تعريفة مثلى . (Lipsey, 1978, p. 37)

-دافع القومية وكراهية الأجانب: بعض البلدان تتبع استراتيجيات معينة بدل التحرير لغرض استقلالية الاقتصاد الوطني، كون الانفتاح يجعله تابع للبلدان الأخرى ومعرض للصدمات الخارجية.

-دافع المصلحة، الإدارة الفاشلة والفساد: بعض البلدان تتبع هذه الاستراتيجيات من طرف أصحاب المصالح لحماية دخلهم والحفاظ على الريع الحكومي أو من طرف جماعات الضغط لحماية أو دعم قطاع معين بالتالي هدر للموارد.

5.دور التدابير التجارية في الخيارات الاستراتيجية لتنمية التصنيع – تجربة كوريا الجنوبية –

تقع كوريا جنوب شرق اسيا مساحتها 99720كم^2 ، بلغ عدد سكانها 50.9مليون نسمة ، عاصمتها سيول وتحتوي على العديد من المراكز الاقتصادي مثل بيسان، ايلسان، انشيان . (L'Hoost, 2017, p. 11)

تشكل الأراضي الصالحة للزراعة 19 بالمئة من اجمالي مساحة الأرض، تشكل الغابات 65.2بالمئة من المساحة الكلية كما تحتوي كوريا الجنوبية على بعض الموارد المعدنية مثل التو نجستين وبعض الفحم من الدرجة المنخفضة وخام الحديد وبعض من المعادن الاخرى. (الحسين، 2006)

خرجت كوريا الجنوبية باقتصاد منعدم نتاج للحرب العالمية الثانية سنة 1945 ثم عرفت حرب بينها وبين كوريا الشمالية انتهت في 1953، لتحاول بناء اقتصادها على طريقة صحيحة من خلال عدة أساليب وسياسات اقتصادية صارمة هدفها تشكيل اقتصاد حقيقي صناعي.

اعتمد الاقتصاد الكوري على القطاع الزراعي بداية من سنوات 50 ذو انشطة صناعية خفيفة كعمليات التجميع البسيطة وتصنيع المواد الخام. (حفيظة، 2016، صفحة 108)

ثم بدأت في عملية التصنيع في سنوات 60 حيث استراتيجية التنمية كانت قائمة في الستينات على ترقية كل من الصناعات من خلال الاعتماد على استراتيجية إحلال الواردات لتنتقل في سنوات70 الى استراتيجية التنمية من خلال استراتيجية التوجه نحو التصدير و ترقية الصناعات المصدرة الخفيفة ذات كثافة عنصر العمل، الى تطوير الصناعات الثقيلة الكيماوية وتمويل متطلبات الاستثمار الضخمة.

حيث تم انشاء صندوق الاستثمار الوطني والتدخل الحكومي كان بتطبيق حواجز جمركية عالية لحماية مشاريع الصناعات الثقيلة وإقامة حواجز للحد من حدة المنافسة الأجنبية لها. (حفيظة، 2016، صفحة 119)

وللانتقال من اقتصاد زراعي الى اقتصاد صناعي قامت كوريا الجنوبية بإنشاء مؤسسات في سنة 1961 من خلال عقد تحالف مع رجال الاعمال والمستثمرين للاستمرارية الاهتمام بالصناعة الناشئة مع إعادة ترتيب العلاقات الاجتماعية الزراعية و الحث على التوسع في رأسمال التجاري ثم تحويله فيما بعد الى استثمارات صناعية كبرى عرفت بالتشيبول chaebol و هي عبارة عن مجموعة من الشركات التي تملكها و تديرها عائلة تسيطر على منتج معين او صناعات معينة .

ان الانتقال من قطاع الزراعة الى قطاع الصناعة يتجلى واضحا بالضبط بداية من سنة 1973 حيث كانت نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج تصل الى 24.60بالمئة مقارنة بسنة 1971كانت 27.23 بالمئة اما بنسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج الى 27.62بالمئة بعدما كان في سنة 1971 كانت 23.33بالمئة ويستمر التحول الاقتصادي الى ان يصبح الاقتصاد الكوري صناعي بحت بفارق كبير بين القطاعين لتصل نسبة مساهمة القطاع الزراعي في 2019الى 1.62بالمئة مقارنة بنسبة مساهمة القطاع الصناعي وصل الى 32.83بالمئة نلاحظ ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 01: نسبة القيمة المضافة لقطاع الزراعة والصناعة من الناتج الداخلي الخام في الاقتصاد الكوري.

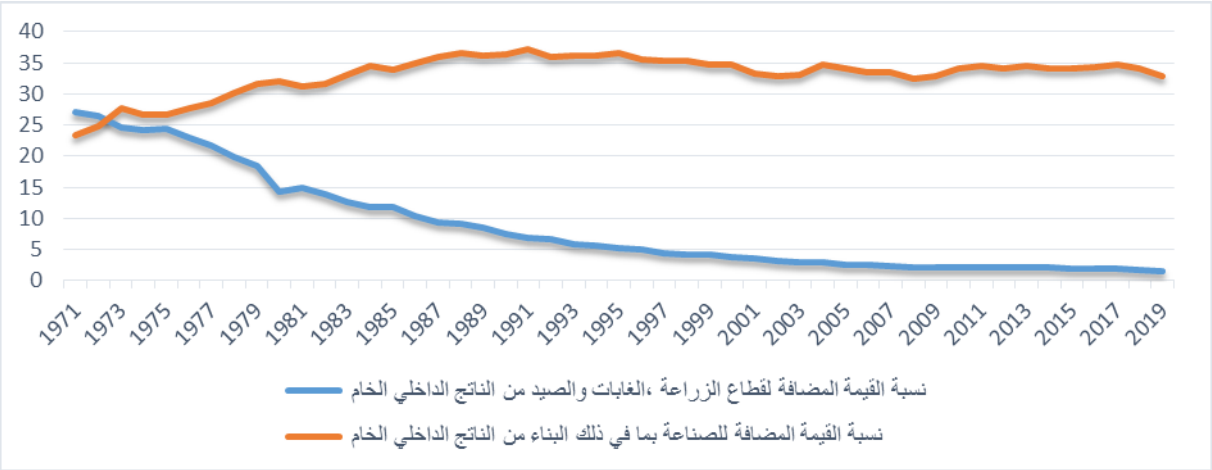

المصدر: تم الاعداد بالاعتماد على معطيات Data from database: World Development Indicators

indicators#selectedDimension_WDI_Time

كان للتشيبول دور كبير في تحول الاقتصاد الكوري في ظل تواجد استراتيجية التوجه نحو التصدير، حيث تمارس التشيبول احتكار القلة oligopolyمن خلال احتكار المعلومات وقنوات التمويل وقد لجات التشيبول الكبرى الى تبني استراتيجيات تقوم على دمج العمليات الإنتاجية والأنشطة التسويقية التمويلية الضرورية في إطار المجمع الصناعي العملاق نفسه.

حيث اعتمد التشيبول اعتماد تام على البنوك في توفير رؤوس الأموال بمعدلات فائدة منخفضة وهذا الدعم كان من بين اهم التدابير التجارية المعتمدة من طرف الدولة لتحقيق الانتقال الاقتصادي، بالتالي التركيز على سياسة التصنيع من اجل التصدير ومن ثم تأسيس هيئة لترويج التجارة لأجل توسيع أسواق المنتجات الكورية بالخارج إضافة الى تخفيض قيمة العملة واستبدال نظام تعدد أسعار الفائدة بنظام سعر الفائدة الموحد مع اعفاء المواد الأولية الداخلة في الصناعات المحلية من الرسوم الجمركية.

مما أدى بهذه الشركات الى تحقيق درجة عالية من التكامل العمودي من العمليات وصناعات من المنبع والعمليات والصناعات عند المصب مما جعلها مؤسسات متعددة الفروع مثل الأنشطة الخاصة بصناعة الغزل والنسيج داخل كل التشيبول تمتد من صناعة الالياف التركيبية الى صناعة ماكينات الخياطة الى صناعة الملابس الجاهزة، مع خلق فرص عمل متعددة.

بالتالي البحث عن تدابير تجارية تسعى من خلالها الى ترقية التصنيع جعل الدولة تقوم في سنة 1969 بتأسيس بنك التصدير والاستيراد بغية توفير التمويل الازم للصناعات الكورية حيث دعمت الدولة شركة LGو شركة سامسونغ والشركات المتوسطة والمصغرة وربطها بشركات كبرى لتصبح قادرة على المنافسة العالمية (جونجي، 2011، صفحة 06) والسعي لإدماج رجال الاعمال والمصدرين في مؤتمرات دورية بهدف تقديم مساعدات في كيفية مواجهة الصعوبات المتعلقة بعملية الترويج وتسويق الصادرات في الأسواق الخارجية.

تطورت الصناعات الثقيلة والكيميائية من خلال تشجيع الاستثمار الحكومي الذي قدر حوالي 10مليار دولار من 1973الى 1979مع تقديم حوافز مالية وبنكية واعفاءات ضريبية عديدة ومعونات حكومية أدت في سنة 1977 الى نمو ناتج محلي اجمالي بمعدل 10.8بالمئة .

1978 ارتفعت مساهمة الصناعات الثقيلة والكيميائية في مجمل الصادرات من 21.3بالمئة عام 1972الى 34.7 بالمئة عام 1978.

وهكذا انتقلت كوريا من بلد لا يتجاوز فيه متوسط دخل الفرد 100 دولار عام 1965الى 10000دولار في سنة 1995. (الحسين، 2006، الصفحات 47-50)

1993-1999 حدثت تغيرات كبيرة في هيكل الصناعة الكورية لصالح الصناعات الثقيلة حيث زادت مساهمتها في القطاع الصناعي من 71.7بالمئةفي عام 1993 الى 77 بالمئة في عام 1999مقارنة بالصناعة الخفيفة.

حيث أعلنت حكومة كوريا في سنة 1995عن عولمة الاقتصاد مع مجموعة من الإجراءات مثل دخول كوريا جنوبية في منظمة التعاون الاقتصادي OCDE ، فتح سوق الأسهم وسياسة تحرير العملة الأجنبية و تحرير البنوك الاستثمارية الخاصة في الحصول على قروض اجنبية كبيرة و بالتالي اتساع حجم الدين الخارجي.

لتعتمد في سنوات 80 على سياسة ترشيد الهيكل الصناعي وتبسيط وتسهيل العديد من الإجراءات والتراخيص المختلفة وتم بذلك تقليص تدخل الدولة، التحرير الاقتصادي والتحرير الكامل لواردات السلع المصنعة وتخفيض في الرسوم الجمركية وبالتالي تعتمد على التصنيع القائم على التصدير.

ارتفاع نسبة الانفتاح على العالم الخارجي قد قادت الاقتصاد الكوري الجنوبي ومعه بقية دول شرق اسيا الى الازمة المالية عام 1997 وامتد تأثيرها الى كافة انحاء العالم تقريبا، نتج عنها تدهور في معدلات النمو الاقتصادية، تراجع أداء الصادرات، ارتفاع البطالة الى مستويات عالية تصاعد معدلات الفقر مما أدى بكوريا الى اللجوء الى صندوق النقد الدولي.

وللقضاء على هذه الازمة لجات كوريا الجنوبية الى صندوق النقد الدولي حيث استفادت من قروض مع برنامج اصلاح اقتصادي ليعيد الاقتصاد الكوري نموه مرة أخرى.

اعتمدت بذلك على تدابير تجارية مماثلة لسابقتها و الاعتماد على القيود التعريفة لإعادة توجيه التصدير وهذا يتضح جليا من خلال الشكل رقم 2 ففي ازمة 1997 بلغ متوسط التعريفة المرجح على جميع المنتجات 13.45 بالمئة ليصل في سنة 2018الى 4.83 وبالنسبة لمنتجات الصناعة التحويلية من7.22 بالمئة سنة 1997 ليصل في سنة 2018 الى 2.26 بالمئة بالإضافة الى تدابير تجارية جديدة من خلال إعادة هيكلة التصنيع عن طريق منح إعفاءات ضريبية لفترات زمنية معينة، تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر وتمليك الشركات غير الاستراتيجية الى مستثمرين أجانب ورفعت من سقف الملكية الأجانب للسندات.

وضعت الحكومة استراتيجية طويلة الأمد هدفها تحويل مؤسسات تشيبول الكبرى الى شركات كبرى تستطيع المنافسة عالميا وهذا ما سمي(بسياسة الصفقة الكبرى) التي تهدف الى تبسيط هياكل الاعمال و الحد من الإنتاج الفائض مثل وافقت شركة دايو على التنازل عن شركة الالكترونيات التي تمتلكها الى شركة سامسونغ مقابل تنازل الأخيرة عن ملكية الشركات السيارات بالتالي سيطرة سامسونغ على 60بالمئة في سوق الإلكترونيات محليا و بنفس الوقت تكون شركة دايو هي ثاني صانع سيارات في كوريا الى جانب هيونداي ،حيث لعبت الدولة دور الوساطة في الاندماج الذي حدث بين الشركات مجموعة هيونداي لإنتاج رقائق الذاكرة و مجموعة LG وبالتالي احتلت المركز الثاني على مستوى العالم في انتاج الرقائق و التوصل العشوائي الديناميكي مع احتلال سامسونغ المركز الأول عالميا. (الحسين، 2006، الصفحات 61-62)

وبالتالي زاد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الداخل والخارج من خلال تجاوز الشركات المتعددة الجنسيات الكورية لحواجز التصدير في الأسواق الخارجية بانتهاج سلوك دفاعي للحفاظ على حصتها في السوق و مثال عن ذلك الشركات الالكترونية جاوزت العراقيل التجارية في اروبا في سنة1999 (Miotti, Perrim, & Sachuald, 2001, pp. 39-40)

الشكل رقم 02: متوسط التعريفة المرجح المطبق على الصناعة التحويلية وعلى جميع المنتجات .

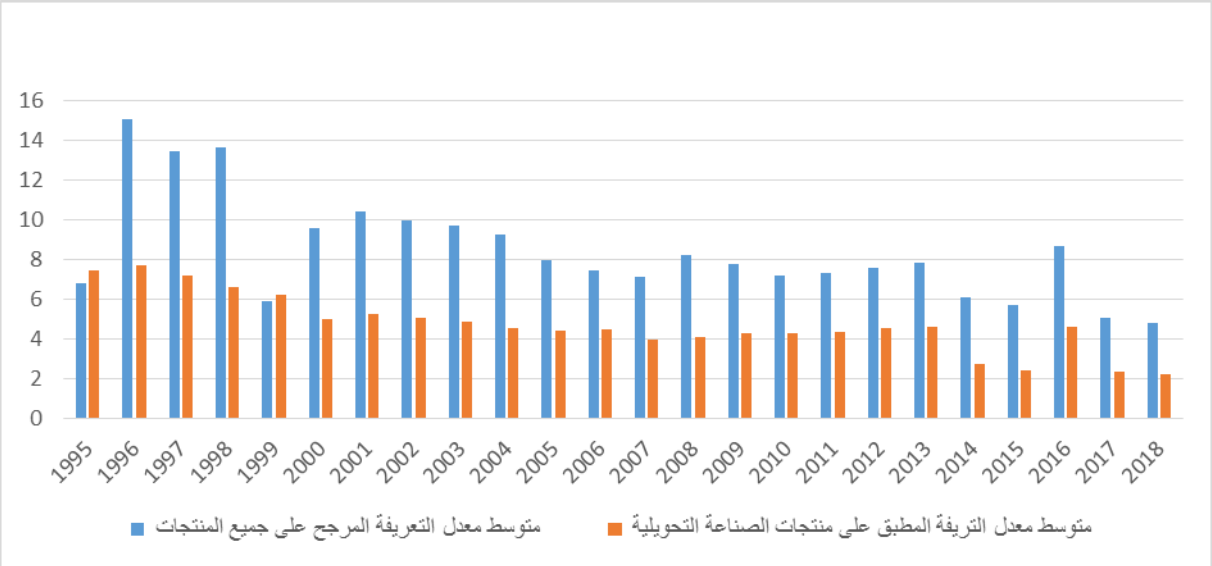

المصدر: بالاعتماد على معطيات UNCTAD .STAT

تسارعت معدلات النمو الاقتصادي نتيجة زيادة الصادرات والاستثمارات الناتجة عن زيادة الطلب الخارجي على السلع الكورية ومع اشتداد المنافسة الدولية التي تتطلب البحث عن طرق استراتيجية ركزت كوريا على سياسات الاقتصادية المشجعة للبحث والتطوير من خلال الاستثمار في الموارد البشرية وزيادة مخصصات الانفاق على البحث العلمي والتقدم التكنولوجي بالإضافة الى الاهتمام بالتعليم مع منح اعانات لأرباب العمل لتأهيل وتدريب القوى العاملة وتمويل ذلك من خلال المدخرات الكلية.

مما أدى في سنة 2000 الى تحول الموارد البشرية من تشيبول الى شركات الخدمات الانترنيت و الانتقال الى مشاريع خاصة في مجال التكنولوجيا المتطورة بالتالي تطور قطاع التكنولوجيا والمعلومات حيث منحت الدولة للخبراء في تكنولوجيا المعلومات من الأجانب البطاقة الذهبية التي تسمح لهم بالإقامة في البلد لمدة 10سنوات .

لتصبح كوريا جنوبية من أكبر الدول الاسيوية من حيث الاتصالات السلكية واللاسلكية وتجارة الأسهم للشركات التكنولوجيا فائقة مثل الهواتف المحمولة.

ليستمر الابتكار الجديد في المجالات الجديدة مثل شاشات البلازما للعرض بدلا من تقليد منتجات مصنعة من علامات تجارية أخرى.

كما ارتفعت الصادرات الالكترونية الرقمية لتصل في 2004 الى 75مليار دولار بزيادة قدرها 21.5بالمئة من عام 2003 إضافة الى زيادة مبيعات المواصلات وأجهزة الهاتف المحمول مما أدت الى زيادة التصدير ليجعل من ذلك اقتصاد كوريا الجنوبية مبني على الصادرات الفعلية. (الحسين، 2006، صفحة 64).

كما نوضح تطور نسبة عشر المنتجات الأوائل من الصادرات الاجمالية للاقتصاد الكوري بالاعتماد على الجدول التالي:

الجدول رقم 01: صادرات المنتجات الأوائل بالنسبة للصادرات الاجمالية من السلع الكورية بالمئة.

المنتجات/سنة	2014	2015	2016	2017
اشباه المواصلات	10.9	11.9	12.6	17.1
السفن	7	7.6	6.9	7.4
السيارات	8.5	8.6	8.1	7.3
المنتجات النفطية	8.9	6.1	5.3	6.1
شاشات البلازما وأجهزة الاستشعار	5.8	5.7	5.1	4.8
معدات السيارات	4.9	5.1	5.2	4
معدات الاتصلات الاسلكية	5.2	6.2	6	3.9
منتجات الصلب	3.3	3.1	3.1	3.2
الانترنيت	1.3	1.5	1.7	1.6

المصدر: L'OCDE,(2018), Etude économiques de Corée p.13

نلاحظ من خلال الجدول استمرارية احتلال الصناعات ذات التكنولوجيا العالية لنسبة كبيرة من صادرات الاجمالية بداية من سنة 2014 الى غاية 2017 حيث تحتل صادرات اشباه المواصلات المرتبة الأولى بمعدل 10.9في سنة 2014 لتصل الى 2017الى 17.1 بالمئة ثم في المرتبة الثانية صادرات السفن بنسبة 7بالمئة لسنة 2014الى 7.4 في سنة 2017 اما في المرتبة الثالثة صادرات السيارات التي بلغت 8.5 بالمئة لسنة 2014 لتنخفض في سنة 2017الى 7.3 ثم وصولا الى الانترنيت التي بلغت صادراتها في سنة 2014الى 1.3بالمئة لتصل في سنة 2017الى 1.6 وكل هذا التقدم في صادرات الصناعة الكورية يواجه اشتداد في ظل المنافسة الدولية مما يتطلب التجديد وتشجيع الابتكار لان معظم هذا السلع المصدرة تصدر الى الدول المصنعة والدول المتقدمة وبالتالي نتسائل حول من هم الدول الفاعلين من حيث صادرات السلع الكورية ؟

حيث نجد ان الصين في المرتبة الأولى، الولايات المتحدة الامريكية في المرتبة الثانية ، الفيتنام في المرتبة الثالثة ، اليابان في المرتبة الرابعة الى غاية دولة سنغافورة التي تحتل المرتبة السابعة كدول مستوردة للسلع الكورية على مدى فترة 2014الى غاية 2017 مع ان هذه الدول هي دول مصنعة تشهد تطور صناعي لنفس المنتجات أي ما يعرف بالتجارة ضمن نفس القطاع هذا ما يجعل حصة الصادرات من السلع الكورية تتعرض لتذبذبات طفيفة فنجد حصة الصين من الصادرات الكورية بلغت في 2015الى 26بالمئة لتنخفض في سنة 2017الى 24.8 بالمئة كذلك بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية من 13.4في سنة 2016الى 12 في سنة 2017 هذا ما حدث مع حصة اليابان وسنغافورة في المقابل نجد ان حصة الفيتنام من الصادرات السلع الكورية ارتفعت بعدما كانت في سنة 2014تقدر الى 3.9 لتصل في سنة 2017الى 8.3 بالمئة نفس الشيئ حدث مع حصة استراليا و الهند.

الجدول رقم 02: الفاعلين الأوائل في صادرات السلع الكورية بالمئة .

البلد/السنة	2014	2015	2016	2017
الصين	25.4	26	25.1	24.8
الولايات المتحدة الامريكية	12.3	13.3	13.4	12.0
الفيتنام	3.9	5.3	6.6	8.3
اليابان	5.6	4.9	4.9	4.7
استراليا	1.8	2.1	1.5	3.5
الهند	2.2	2.3	2.5	2.6
سنغافورة	4.1	2.8	2.5	2.0

المصدر: L'OCDE,(2018), Etude économiques de Corée p.13

6. الخاتمة:

ان التدابير التجارية المتبعة من طرف كوريا الجنوبية كانت فعالة وتعتبر تجربة ناجحة في قدرتها على تنمية التصنيع حيث ان اتخاذ قرارات السياسات التجارية لم تكن عشوائية بل باستراتيجيات محكمة تتماشى مع وضعية هيكلها الاقتصادي فنجد انها اتبعت استراتيجية إحلال الواردات بداية من سنوات خمسين الى غاية بداية سبعينات لحماية الصناعات الخفيفة الناشئة غير القادرة على المنافسة والسماح لمؤسسات التشيبول بتوسيع الإنتاج محليا مع ان الاقتصاد في هذه الفترة كان يعتمد على القطاع الزراعي ليعرف بعد ذلك تحول في الهيكل الاقتصادي الى صناعي بحت لينتقل من الصناعات الخفيفة التي اكتسب فيها ميزة نسبية ذات كثافة في اليد العاملة الرخيصة نسبيا الى الصناعات الثقيلة مع تغيير استراتيجية التدابير التجارية الى التوجه نحو التصدير وهذه التدابير كانت خطوة فعالة في توغل الصناعة الكورية في الأسواق الأجنبية حيث قدمت الدولة مجموعة من التدابير المتعلقة بالدعم والتمويل للمؤسسات موجهة مباشرة للتصدير والاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج تخفيضات في معدلات الفائدة إضافة لاعتماد الشركات الكورية لاستراتيجية القفز على الحائط لتجنب التدابير التجارية المطبقة من طرف الدول المستضيفة للاستثمارات الكورية ،فنجد كوريا رغم الازمات العالمية التي مرت بها الى انها استطاعت النهوض مجدد ا فمثلا في ازمة 1997 تعرض الاقتصاد الكوري الى صدمة اقتصادية أدت بكوريا الى اللجوء للتمويل الدولي من طرف صندوق النقد الدولي مع العديد من الإصلاحات الصارمة و قرارات الدولة المحكمة ومن بين التدابير التجارية المتخذة كان حول تحويل الفروع من شركة الى شركة أخرى او دمج شركات ضعيفة مع شركة قوية لمجابهة الإنتاج الفائض كما تم تخفيض تعريفة الجمركية على السلع الوسيطية التي تدخل في الصناعة النهائية.

ففي ازمة 1997 بلغ متوسط التعريفة المرجح على جميع المنتجات 13.45 بالمئة ليصل في سنة 2018الى 4.83 وبالنسبة لمنتجات الصناعة التحويلية من7.22 بالمئة سنة 1997 ليصل في سنة 2018 الى 2.26 بالمئة بالإضافة الى تدابير تجارية جديدة من خلال إعادة هيكلة التصنيع عن طريق منح إعفاءات ضريبية لفترات زمنية معينة، تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر وتمليك الشركات غير الاستراتيجية الى مستثمرين أجانب ورفعت من سقف الملكية الأجانب للسندات.

وضعت الحكومة استراتيجية طويلة الأمد هدفها تحويل مؤسسات تشيبول الكبرى الى شركات كبرى تستطيع المنافسة عالميا وهذا ما سمي(بسياسة الصفقة الكبرى) التي تهدف الى تبسيط هياكل الاعمال و الحد من الإنتاج الفائض مثل وافقت شركة دايو على التنازل عن شركة الالكترونيات التي تمتلكها الى شركة سامسونغ مقابل تنازل الأخيرة عن ملكية الشركات السيارات بالتالي سيطرة سامسونغ على 60بالمئة في سوق الإلكترونيات محليا و بنفس الوقت تكون شركة دايو هي ثاني صانع سيارات في كوريا الى جانب هيونداي ،حيث لعبت الدولة دور الوساطة في الاندماج الذي حدث بين الشركات مجموعة هيونداي لإنتاج رقائق الذاكرة و مجموعة LG وبالتالي احتلت المركز الثاني على مستوى العالم في انتاج الرقائق و التوصل العشوائي الديناميكي مع احتلال سامسونغ المركز الأول عالميا.

كل هذا التطور الحاصل في ظل اشتداد المنافسة الدولية توجب على الاقتصاد الكوري تنمية التصنيع من خلال الاعتماد على الابتكار الصناعي والتقدم التقني باستغلال المورد البشري ليعرف بذلك ميزة تنافسية كثيفة لرأسمال.

مما أدى في سنة 2000 الى تحول الموارد البشرية كبرى من تشيبول الى شركات الخدمات الانترنيت والانتقال الى مشاريع خاصة في مجال التكنولوجيا المتطورة بالتالي تطور قطاع التكنولوجيا والمعلومات حيث منحت الدولة للخبراء في تكنولوجيا المعلومات من الأجانب البطاقة الذهبية التي تسمح لهم بالإقامة في البلد لمدة 10سنوات.

كما ارتفعت الصادرات الالكترونية الرقمية لتصل في 2004 الى 75مليار دولار بزيادة قدرها 21.5بالمئة من عام 2003 إضافة الى زيادة مبيعات المواصلات وأجهزة الهاتف المحمول مما أدت الى زيادة التصدير ليجعل من ذلك اقتصاد كوريا الجنوبية مبني على الصادرات الفعلية.

احتلال الصناعات ذات التكنولوجيا العالية لنسبة كبيرة من صادرات الاجمالية بداية من سنة 2014 الى غاية 2017 حيث تحتل صادرات اشباه المواصلات المرتبة الأولى بمعدل 10.9في سنة 2014 لتصل الى 2017الى 17.1 بالمئة ثم في المرتبة الثانية صادرات السفن بنسبة 7بالمئة لسنة 2014الى 7.4 في سنة 2017 اما في المرتبة الثالثة صادرات السيارات التي بلغت 8.5 بالمئة لسنة 2014 لتنخفض في سنة 2017الى 7.3 ثم وصولا الى الانترنيت التي بلغت صادراتها في سنة 2014الى 1.3بالمئة لتصل في سنة 2017الى 1.6 وكل هذا التقدم في صادرات الصناعة الكورية يواجه اشتداد في ظل المنافسة الدولية مما يتطلب التجديد وتشجيع الابتكار.

حيث نجد ان الصين في المرتبة الأولى، الولايات المتحدة الامريكية في المرتبة الثانية ، الفيتنام في المرتبة الثالثة ، اليابان في المرتبة الرابعة الى غاية دولة سنغافورة التي تحتل المرتبة السابعة كدول مستوردة للسلع الكورية على مدى فترة 2014الى غاية 2017 مع ان هذه الدول هي دول مصنعة تشهد تطور صناعي لنفس المنتجات أي ما يعرف بالتجارة ضمن نفس القطاع هذا ميجعل حصة الصادرات من السلع الكورية تتعرض لتذبذبات طفيفة فنجد حصة الصين من الصادرات الكورية بلغت في 2015الى 26بالمئة لتنخفض في سنة 2017الى 24.8 بالمئة كذلك بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية من 13.4في سنة 2016الى 12 في سنة 2017 هذا ما حدث مع حصة اليابان وسنغافورة في المقابل نجد ان حصة الفيتنام من الصادرات السلع الكورية ارتفعت بعدما كانت في سنة 2014تقدر الى 3.9 لتصل في سنة 2017الى 8.3 بالمئة نفس الشيء حدث مع حصة استراليا و الهند.

7. قائمة المراجع:

-Bhagwati, J. (1986). *Export Promoting Trade Strategy :Issues And Evidence ,pp10-14.* The World Bank.

-Bouet, A. (2000). la mesure des protections commerciales nationales. *CEPII*(n.15), p. 08.

-Boute, A. (2000). la mesure des protections commerciales nationales. *CEPII*(n.18), p. 17.

-Caupin, V., & Sedik, T. (2003). politique d'ouverture commercial et instabilité de la croissance economique. *CERDI*, p. 15.

-Colin, I., & Bradford, J. (1988). une approche stratégique des régimes de commerce extérieur p14. *CEPII*, p. 14.

-Edwards, S. (1989). *Openness, Outward Orientation ,Trade Lliberalization ,And Economic Performance In Developing Countries.* the world bank.

-Edwards, S. (1993). Openness-Trade Liberalization –And Growth In Developing Contries». *VOL.31*(n003), p. 1362.

-L'Hoost, F. (2017). la republique decorée. *Agence pour le commerce exterieur*, p. 11.

-Lipsey, R. (1978). Harry Johnson Contribution To The Pure Theory Of International Trade. *vol.11*, p. 37.

-Miotti, L., Perrim, S., & Sachuald, F. (2001). multinationales emergentes un modele coreen? *CEPII*(n85).

-Mireille, R. (1996). les enjeux théoriques de la libéralisation des échanges. (n0 .9638/E), p. 34.

-OCDE. (2018). Etudes economiques de corée . p. 13.

-Rodriguez, F., & Rodrik, D. (2001). trade policy and economic growth. *vol.15*, p. 262.

-Werner, B. (1972). Import Substitution And Industrialization In Latin America: Experience And Interpretation . *vol.07*(n01), pp. 95-122.

-worldbank. (2021). Récupéré sur https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=worldwide-governance-indicators#

-الحسين ,ع .ف .(2006) .دراسة تحليلية لمرتكزات نجاح التجربة التنموية في كوريا الجنوبية للمدة .(1965-2005)*مجلة العلوم الاقتصادية ,العدد .18*

-الفتاح ,ا .ش .(2007) .*الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات* ، .éd)الطبعة الاولى .(عمان ,الاردن :دار المسيرة.

-جونجي ,س .(2011) .دراسة حالة التجربة الكورية الجنوبية للانتقال الى اقتصاد معرفي .*المعهد الكوري للتنمية .(kdi)*

-حفيظة ,ع .(2016) .التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية من اقتصاد زراعي الى اقتصاد صناعي متقدم .*مجلة التنظيم والعمل ,المجلد*)*05*العدد.(04

-سالفاتور ,د .(1975) .*الاقتصاد الدولي*) .ت .م .العدل (.Trad ,جامعة عين الشمس ,مصر :الدار الدولية للنشر و التوزيع.